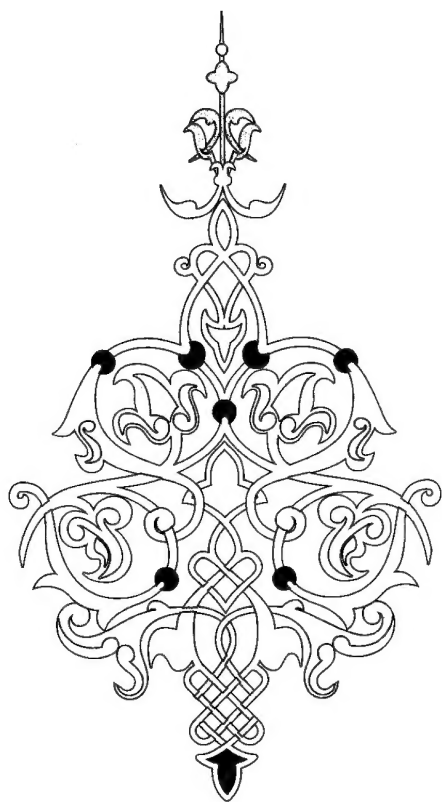


البَابُ الثَّالِثُ
فِي أَكْرَبِ الدِّينِ



بَابُ أَدَبِ الدِّينِ

اعلم : أَنَّ الله سبحانه وتعالى إِنَّمَا كَلَّفَ خَلْقَهُ مُتَعَبِّدَاتِهِ ، وَالزَّمَهُمْ مُفْتَرِضَاتِهِ ، وَابْتَعَثَ إِلَيْهِمْ رُسُلَهُ ، وَشَرَعَ لَهُمْ دِينَهُ . لغير حاجةٍ دَعَتْهُ إِلَى تَكْلِيفِهِمْ ، وَلَا مِنْ ضَرُورَةٍ قَادَتْهُ إِلَى تَعَبُّدِهِمْ ؛ وَإِنَّمَا قَصَدَ نَفْعَهُمْ تَفَضُّلاً مِنْهُ عَلَيْهِمْ ، كَمَا تَفَضَّلَ بِمَا لَا يُحْصَى عِدْداً مِنْ نِعَمِهِ ، بَلِ النِّعْمَةُ فِيمَا تَعَبَّدَهُمْ بِهِ أَعْظَمُ ؛ لِأَنَّ نَفْعَ مَا سِوَى الْمُتَعَبِّدَاتِ مُخْتَصَرٌّ بِالدُّنْيَا الْعَاجِلَةِ ، وَنَفْعُ الْمُتَعَبِّدَاتِ يَشْتَمِلُ عَلَى نَفْعِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَمَا جَمَعَ نَفْعِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ . كَانَ أَعْظَمَ نِعْمَةً ، وَأَكْثَرَ تَفَضُّلاً .

وَجَعَلَ مَا تَعَبَّدَهُمْ بِهِ مَأْخُوداً مِنْ عَقْلِ مُتَبَوِّعٍ ، وَشَرَعَ مَسْمُوعٍ ؛ فَالْعَقْلُ مُتَبَوِّعٌ فِيمَا لَا يَمْنَعُ مِنْهُ الشَّرْعُ ، وَالشَّرْعُ مَسْمُوعٌ فِيمَا لَا يَمْنَعُ مِنْهُ الْعَقْلُ ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَا يَرِدُ بِمَا يَمْنَعُ مِنْهُ الْعَقْلُ ، وَالْعَقْلُ لَا يُتَّبَعُ فِيمَا يَمْنَعُ مِنْهُ الشَّرْعُ .

وَلِذَلِكَ تَوَجَّهَ التَّكْلِيفُ إِلَى مَنْ كَمَلَ عَقْلُهُ ، فَأَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ ؛ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ، فَبَلَّغَهُمْ رِسَالَتَهُ ، وَالزَّمَهُمْ حُجَّتَهُ ، وَبَيَّنَّ لَهُمْ شَرِيعَتَهُ ، وَتَلَا عَلَيْهِمْ كِتَابَهُ فِيمَا أَحَلَّهُ وَحَرَّمَ ، وَأَبَاحَهُ وَحَظَرَهُ ، وَاسْتَحَبَّهُ وَكَرِهَهُ ، وَأَمَرَ بِهِ وَنَهَى عَنْهُ ، وَمَا وَعَدَ بِهِ مِنَ الثَّوَابِ لِمَنْ أَطَاعَهُ ، وَأَوْعَدَ بِهِ مِنَ الْعِقَابِ لِمَنْ عَصَاهُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رُسُلًا مِّنكُمْ يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴾ .

وَكَانَ وَعْدُهُ تَرْغِيئاً ، وَوَعِيدُهُ تَرْهيباً ؛ لِأَنَّ الرِّغْبَةَ تَبْعَتْ عَلَى الطَّاعَةِ ، وَالرَّهْبَةَ تَكَفَّتْ عَنِ الْمَعْصِيَةِ ، وَالتَّكْلِيفُ يَجْمَعُ أَمراً بِطَاعَةِ ، وَنَهياً عَنِ مَعْصِيَةٍ ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ التَّكْلِيفُ مَقْرُوناً بِالرِّغْبَةِ وَالرَّهْبَةِ ، وَكَانَ مَا تَخَلَّلَ كِتَابَهُ مِنْ قِصَصِ الْأُمَمِ السَّالِفَةِ وَأَخْبَارِ الْقُرُونِ الْخَالِيَةِ عِظَةً وَاعْتِبَاراً ، تَقْوَى مَعَهُمَا الرِّغْبَةُ ، وَتَزْدَادُ بِهِمَا الرَّهْبَةُ ، فَكَانَ ذَلِكَ مِنْ لَطْفِهِ بِنَا ، وَتَفَضُّلِهِ عَلَيْنَا ؛ فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي نَعْمُهُ لَا تُحْصَى ، وَشُكْرُهُ لَا يُؤَدَّى .

ثم جعل إلى رسوله صلى الله عليه وسلم بيان ما كان مُجْمَلًا ، وتفسير ما كان مُشْكَلًا ، وتحقيق ما كان محتَمَلًا ؛ ليكون له مع تبليغ الرسالة ظهور الاختصاص به ، ومنزلة التفويض إليه ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ .

ثم جعل إلى العلماء بعد رسوله صلى الله عليه وسلم استنباط ما نَبَّه على معانيه ، وأشار إلى أصوله ؛ ليتوصلوا بالاجتهاد فيه إلى علم المراد به ؛ فيمتازوا بذلك عن غيرهم ، ويختصوا بثواب اجتهادهم ، قال الله تعالى : ﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ .

فصار الكتاب أصلاً ، والسنة فرعاً ، واستنباط العلماء إيضاحاً وكشفاً ، وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « القرآن : أصل علم الشريعة ، نصّه ودليله ، والحكمة : بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والأمة المجتمعة : حجة على من شذ عنها »^(١) .

وكان من رأفته بخلقه وتفضله على عباده : أن أقدرهم على ما كلفهم ، ورفع الحرج عنهم فيما تعبدهم ؛ ليكونوا مع ما قد أعدّه لهم ناهضين بفعل الطاعات ، ومجانبة المعاصي ، قال الله تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ ، وقال سبحانه : ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ .

وجعل ما كلفهم ثلاثة أقسام : قسماً أمرهم باعتقاده ، وقسماً أمرهم بفعله ، وقسماً أمرهم بالكف عنه ؛ ليكون اختلاف جهات التكليف أبعث على قبوله ، وأعون على فعله ؛ حكمة منه ولطفاً^(٢) .

(١) ذكره أبو حيان التوحيدي في « البصائر والذخائر » (٢٠٩/٢) وسمعه من أبي عبد الله الطبري غلام أبي إسحاق المروزي من قوله .

(٢) إن التكليف بالأقسام الثلاثة أحكم وأمتن من التكليف بأحدها أو بقسميها ؛ لأن للمكلف سراً وعلانية ، ولكل منهما فعلاً وتركاً ؛ فالأقسام أربعة ، إلا أن الترك القلبي لما كان عبارة عن اعتقاد عدم أزل وأبداً . دخل في قسم الاعتقاد ، فبقي ثلاثة أقسام .

وجعل ما أمرهم باعتقاده قسمين : قسماً إثباتاً ، وقسماً نفياً ؛ فأما الإثباتُ . .
فإثباتُ توحيده وصفاته ، وبعثه رسلاً ، وتصديق محمد صلى الله عليه وسلم فيما
جاء به .

وأما النفي . . فنفيُ الصاحبة والولد ، والحاجة ، والقبائح أجمع ، وهذان
القسمان هما أول ما كُلِّفه العاقل^(١) .

وجعل ما أمرهم بفعله ثلاثة أقسام : قسماً على أبدانهم ؛ كالصلاة والصيام .
وقسماً في أموالهم ؛ كالزكوات والكفّارات .

وقسماً على أبدانهم وفي أموالهم ؛ كالحجّ والجهاد ؛ ليسهل عليهم فعله ،
ويخفّ عنهم أداؤه ؛ نظراً منه لهم ، وتفضلاً منه عليهم .

وجعل ما أمرهم بالكف عنه ثلاثة أقسام : قسماً لإحياء نفوسهم وصلاح
أبدانهم ؛ كنهيه عن القتل وأكل الخبائث والسُّموم وشرب الخمر المؤدّية إلى
فساد العقل وزواله .

وقسماً لاثلافهم وصلاح ذات بينهم ؛ كنهيه عن الغصب والغلبة والظلم
والسّرْف المُفضي إلى القطيعة والبغضاء^(٢) .

وقسماً لحفظ أنسابهم وتعظيم محارمهم ؛ كنهيه عن الزنا ونكاح ذوات
المحارم .

فكانت نعمته فيما حظره علينا كنعمته فيما أباحه لنا ، وتفضّله فيما كفّنا عنه
كتفضّله فيما أمرنا به ، فهل يجد العاقل في رويته مساعاً أن يقصّر فيما أمر به وهو
نعمةٌ عليه ، أو يرى فسحةً في ارتكاب ما نُهي عنه وهو تفضّل عليه ؟!

وهل يكون من أنعم عليه بنعمةٍ فأهمّلها مع شدة فاقته إليها إلا مذموماً في
العقل مع ما جاء من وعيد السمع ؟!

(١) لأنه لا يتأتى الإتيان بشيء على قصد الامتثال ولا الانكفاف عن شيء على قصد الانزجار إلا بعد معرفة
الأمر الناهي .

(٢) في (ب ، د ، هـ) : (كنهيه عن الغضب . . .) .

ثم من لطفه بخلقه وتفضُّله على عباده : أن جعل لهم من جنس كل فريضة نفلاً ، وجعل لها من الثواب قسطاً ، وندبهم إليه ندباً ، وجعل لهم بالحسنة عسراً ؛ ليضاعف ثواب فاعله ، ويضع العقاب عن تاركه .

ومن لطيف حكمته : أن جعل لكل عبادة حالتين : حالة كمال ، وحالة جواز ؛ رفقا منه بخلقه لما سبق في علمه : أن فيهم العَجَل المُبَادِرَ ، والبطيء المُتَأَقِّلَ ، ومن لا صبر له على أداء الأكمل ؛ ليكون ما أُخِلَّ به من هيئات عبادته غير قادح في فرض ، ولا مانع من أجر ؛ فكان ذلك من نعمه علينا ، وحسن نظره لنا .

وكان أول ما فرض بعد تصديق نبيِّه صلى الله عليه وسلم : عبادات الأبدان ، وقَدَّمها على ما يتعلَّق بالأموال ؛ لأنَّ النفوس على الأموال أشغ ، وبما يتعلَّق بالأبدان أسمع ؛ وذلك الصلاة والصيام .

فقدَّم فرض الصلاة على الصيام ؛ لأنَّ الصلاة أسهلُّ فعلاً ، وأيسرُ عملاً ، وجعلها مشتملة على خضوع له ، وابتهاال إليه ، فالخضوع له رهبة منه ، والابتهاال إليه رغبة فيه ؛ ولذلك قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم : « إذا قام أحدكم إلى صلاته . . فإنما يُناجي ربَّه ، فلينظرُ أحدكم بمَ يناجيه ؟ » ^(١) .

وروي عن عليِّ بن أبي طالب عليه السلام : أنَّه كان كلَّما دخل عليه وقت الصلاة . . اصفرَّ مرة ، واحمرَّ أخرى ، فقليل له في ذلك ، فقال : (أتتني الأمانة التي عُرضت على السماوات والأرض والجبال ؛ فأبين أن يحملنَّها ، وأشفقن منها ، وحملتها أنا ، ولا أدري أأسيء فيها أم أحسن ؟) .

ثم جعل لها شروطاً لازمة : من رفع حدِّث ، وإزالة نجس ؛ ليستديم النظافة للقاء ربه ، والطهارة لأداء فرضه .

(١) رواه الإمام أحمد في « مسنده » (٦٧/٢) ، وابن أبي شيبة في « المصنف » (٨٥٤٩) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

ثم ضمَّنها تلاوة كتابه المنزل ؛ ليتدبَّر ما فيه من أوامره ونواهيه ، ويعتبر إعجاز ألفاظه ومعانيه .

ثم علَّقها بأوقات راتبة ، وأزمان مترادفة ؛ ليكون ترادفُ أزمانها وتتابعُ أوقاتها سبباً لاستدامة الخضوع له ، والابتهاال إليه ، فلا تنقطع الرهبة منه ، ولا الرغبة فيه .

وإذا لم تنقطع الرغبة والرهبة . . استدام صلاح الخلق ، وبحسب قوة الرغبة والرهبة يكون استيفاءُها على الكمال ، أو التقصيرُ فيها عن حال الجواز .

وقد روي عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الصلاةُ مِكيالٌ ؛ فمَن وَفَّى . . وَفَّى له ، وَمَن طَفَّفَ . . فقد علمتم ما قال الله تعالى في الْمُطَفِّفِينَ »^(١) .
وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « مَن هانت عليه صلاته . . كانت على الله أهونَ »^(٢) .

وأنشدت عن بعض صلحاء الشعراء :

أقبلُ على صلواتك الخمسِ كم مُصبحٍ وعَساهُ لا يُمسي
واستقبلُ اليومَ الجديدَ بتوبةٍ تمحو ذنوبَ صبيحةِ الأُمسِ
فليفعلنَّ بوجهك الغضُّ البلى فعلَ الظلامِ بصورةِ الشمسِ

ثم فرض الله تعالى الصيام ، وقَدَّمه على زكوات الأموال ؛ لتعلّق الصيام بالأبدان ، فكان في إيجابه حثٌّ على رحمة الفقراء ، وإطعامهم وسدّ جَوَعاتهم ؛ لما قد عانَوْه من شدة المجاعة في صومهم ، وقد قيل ليوسف عليه الصلاة والسلام : (لِمَ تجوِّعُ وأنت على خزائن الأرض ؟ فقال : أخاف أن أشبعَ فأنسى الجائع)^(٣) .

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٢٩١) ، وابن أبي شيبة في « المصنف » (٢٩٩٦) موقوفاً على سيدنا سلمان الفارسي رضي الله عنه .

(٢) رواه الإمام أحمد ابن حنبل في « الزهد » (١٦٣٠) من قول الحسن البصري رحمه الله .

(٣) رواه البيهقي في « شعب الإيمان » (٥٢٩١) ، وأبو بكر الدينوري في « المجالسة وجواهر العلم » (١٩٢) .

ثم لما في الصوم من قهر النفس وإذلالها ، وكسر الشهوة المستولية عليها ، وإشعار النفس ما هي عليه من الحاجة إلى يسير الطعام والشراب ، والمحتاج إلى الشيء ذليل به ، وبهذا احتج الله تعالى على من اتخذ عيسى وأمه إلهين من دونه فقال : ﴿ مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَأَنَّا بِكُلَّانِ الْأَطْعَامِ ﴾ ، فجعل حاجتهما إلى الطعام نقصاً فيهما عن أن يكونا إلهين .

وقد وصف الحسن البصري رحمه الله في قصصه نقص الإنسان بالطعام وغيره فقال : (مسكينٌ ابنُ آدم ؛ مكتوم الأمل ، محتوم الأجل ، مكنون العلل ، محفوظ العمل ، يتكلم بلحم ، وينظر بشحم ، ويسمع بعظم ، أسير جوعة ، وصريع شبعة ، تؤذيه البقّة ، وتُنتنه العرقة ، وتقتله الشّرقة ، لا يملك لنفسه ضرراً ولا نفعاً ، ولا موتاً ولا حياةً ولا نشوراً) (١) .

فانظر إلى لطفه بنا فيما أوجبه من الصيام علينا ؛ كيف أيقظ العقول له وقد كانت عنه غافلة أو متغافلة ، ونفع النفوس به ولم تكن لولاه منتفعة ولا نافعة !! ثم فرض زكوات الأموال ، وقدمها على فرض الحج ؛ لأنّ في الحجّ مع إنفاق المال سفراً شاقاً ، فكانت النفس إلى الزكاة أسرع إجابة منها إلى الحجّ ، فكان في إيجابها مواساة للفقراء ، ومعونة لذوي الحاجات ، تكفّهم عن البغضاء ، وتمنعهم عن التقاطع ، وتبعثهم على التواصل ؛ لأنّ الآمل وصولٌ ، والراجي هائبٌ .

وإذا زال الأمل ، وانقطع الرجاء ، واشتدّت الحاجة . . وقعت البغضاء ، واشتدّ الحسد ، فحدث التقاطع بين أرباب الأموال والفقراء ، ووقعت العداوة بين ذوي الحاجات والأغنياء ؛ حتّى تفضي إلى التغالب على الأموال ، والتغريب بالنفوس .

هذا مع ما في أداء الزكاة من تمرين النفس على السماحة المحمودة ، ومجانبة

(١) أورده في « التمثيل والمحاضرة » (ص ٣٣) .

الشَّحَّ المذموم ؛ لأنَّ السَّماحة تَبْعُثُ على أداء الحقوق ، والشَّحُّ يصدُّ عنها ، وما
بعث على أداء الحقوق .. فأجِدْزْ به حمداً !! وما صدَّ عنها .. فأخلِئْ به ذمّاً !!

وقد روى أبو هريرة رضي الله عنه أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم قال : « شَرُّ
ما أُعْطِيَ العبدُ شَحٌّ هالِعٌ ، وجِبْنٌ خالِعٌ »^(١) .

فسبحان مَنْ دَبَّرَنا بلطفٍ حكمته ، وأخفى عن فطننا جزيل نعمته ؛ حتى
استوجب من الشكر بإخفائها أعظمَ مما استوجبه بإبدائها .

ثم فرض الحجَّ ، فكان آخرَ فروضه ؛ لأنَّه يجمع عملاً على بدن ، وحقاً في
مال ، فجعل فرضه بعد استقرار فروض الأبدان وفروض الأموال ؛ ليكون
استئناسهم بكل واحد من النوعين ذريعة إلى تسهيل ما جمع النوعين ، فكان في
إيجابه تذكيرٌ ليوم الحشر في مفارقة المال والأهل ، وخضوع العزيز والذليل في
الوقوف بين يديه ، واجتماع المطيع والعاصي في الرهبة منه والرغبة إليه ، وإقلاع
أهل المعاصي عمّا اجترحوه ، وندم المذنبين على ما أسلفوه .

فقلَّ مَنْ حجَّ إلا وأحدث توبةً من ذنب ، وإقلاعاً عن معصية ؛ ولذلك قال
النبيُّ صلى الله عليه وسلم : « من علامة الحَجَّةِ المبرورة : أن يكونَ صاحبُها
بعدها خيراً منه قبلها »^(٢) .

وهذا صحيح ؛ لأنَّ الندم على الذنوب مانع من الإقدام عليها ، والتوبة عنها
مكفِّرة لما سلف منها ؛ فإذا كفَّ عمّا كان يُقدم عليه .. أنبأ عن صحَّة توبته ،
وصحَّة التوبة تقتضي قبولَ حجِّه .

ثم نبَّه بما يُعاني فيه من مشاقِّ السفر المؤدِّي إليه على موضع النعمة برِّفاهة
الإقامة ، وأنَّسة الأوطان ؛ ليُحَنِّى على مَنْ سُلِبَ هذه النعمة من أبناء السبيل .

ثم أعلمَ بمشاهدة حرمة ؛ الذي أنشأ منه دينه ، وبعث فيه رسوله ، ثم
بمشاهدة دار الهجرة ؛ التي أعزَّ الله تعالى بها أهل طاعته ، وأذلَّ بنصرة نبيِّه

(١) رواه ابن حبان في « صحيحه » (٣٢٥٠) ، وأبو داود (٢٥١١) .

(٢) أورده في « محاضرات الأدباء » (٢٣٢ / ٤) .

صلى الله عليه وسلم أهل معصيته ؛ حتى خضع له عظماء المتجبرين ، وتذلل له زعماء المتكبرين .. أنه لم ينتشر عن ذلك المكان المنقطع ، ولا قوي بعد الضعف البيّن حتى صار به طبق الأرض شرقاً وغرباً إلا بمعجزة ظاهرة ، ونصر عزيز .

فاعتبر - ألهمك الله تعالى الشكر ، ووفّقك للتقوى - إنعامه عليك فيما كلّفك ، وإحسانه إليك فيما تعبّدك ؛ فقد وكلّتك إلى فطرتك ، وأحلتك على بصيرتك ، بعد أن كنت لك رائداً صدوقاً ، وناصحاً شفيقاً : هل تحسن نهوضاً بشكره إذا فعلت ما أمرك ، وتقبّلت ما كلّفك ؟

كلا ؛ لأنه لا يُوليك نعمةً توجب الشكر إلا وصلها قبل شكر ما سلف بنعمةٍ توجب الشكر في المؤتلف^(١) ؛ ولذلك قال الحسن بن علي عليهما السلام : (نِعِمَّ اللهُ أَكْثَرُ مَنْ أَنْ تُشْكِرَ إِلَّا مَا أَعَانَ عَلَيْهِ ، وَذَنْبُ ابْنِ آدَمَ أَكْثَرُ مَنْ أَنْ تُغْفَرَ إِلَّا مَا عَفَا عَنْهُ)^(٢) .

وأنشد لمنصور بن إسماعيل الفقيه المصري رحمه الله تعالى^(٣) : [من مجزوء الرجز]

شُكْرُ الإِلَهِ نِعْمَةٌ مُوجِبَةٌ لَشُكْرِهِ
فَكَيْفَ شُكْرِي بِرَّهِ وَشُكْرُهُ مِنْ بِرِّهِ

وإذا كنتَ عن شكر نعمه عاجزاً .. فكيف بك إذا قصّرت فيما أمرك ، أو فرطت فيما كلّفك ؟! ونفعه أعودُ عليك لو فعلته .. هل تكون لسوايغ نعمه إلا كفوراً ، وببدائيه العقول إلا مزجوراً ؟ وقد قال الله تعالى : ﴿ يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا ﴾ قال مجاهد : (أي : يعرفون ما عدّد الله عليهم من نعمه وينكرونها بقولهم : إنهم ورثوا ذلك عن آبائهم ، أو اكتسبوها بأفعالهم)^(٤) .

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يقول الله تعالى : يا بن آدم ؛

(١) المؤتلف : الجديد المستأنف .

(٢) أورده في « عيون الأخبار » (٣٧٠ / ٢) ، وفي « الكامل » (١٥١ / ١) ونسبه للإمام الحسن البصري رحمه الله تعالى .

(٣) البيتان منسوبان لمحمود الوراق في « ديوانه » (ص ٢٢٤) .

(٤) رواه الطبري في « تفسيره » (١٩٣ / ١٤ / ٨) .

ما أنصفتني ، أتحبُّ إليك بالنعمة ، وتتمقَّت إليَّ بالمعاصي ، خيرِي إليك نازل ،
وشرُّكَ إليَّ صاعد ، كم من ملك كريم يصعد إليَّ منك بعمل قبيح ؟! «^(١) .

وقال بعض صلحاء السلف : (قد أصبح بنا من نعم الله تعالى ما لا نحصىه مع
كثرة ما نعصيه !! فلا ندري أيُّهما نشكر ؛ أجميل ما نشر ، أم قبيح ما ستر ؟) «^(٢) .
فحقُّ على مَنْ عرف موقع النعمة أن يقبلها ممثلاً لما كُلف منها ، وقبولها
يكون بأدائها ، ثم يشكر الله تعالى على ما أنعم من إسدائها ؛ فإنَّ بنا من الحاجة
إلى نعمه أكثر ممَّا كُلفنا من شكرِ نعمه .

فإنَّ نحن أدينَّا حقَّ النعمة في التكليف .. تفضَّل بإسداء النعمة من غير جهة
التكليف ، فلزمت النعمتان ، ومَنْ لزمته النعمتان .. فقد أوتي حظَّ الدنيا
والآخرة ، وهذا هو السعيد بالإطلاق .

وإنَّ قَصْرنا في أداء ما كُلفنا من نعمه .. قَصَّر عنا ما لا تكليف فيه من نعمه ،
فنفرتِ النعمتان ، ومَنْ نفرت عنه النعمتان .. فقد سلب حظَّ الدنيا والآخرة ، فلم
يكن له في الحياة حظٌّ ، ولا في الموت راحةٌ ، وهذا هو الشقي بالاستحقاق .

وليس يختار الشَّقوة على السعادة ذو لبٍّ صحيح ، ولا عقل سليم ، وقد
قال الله تعالى : ﴿ لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ
بِهِ ﴾ .

وقد روى الأعمش ، عن مسلم قال : قال أبو بكر : يا رسول الله ؛ ما أشدَّ
هذه الآية : ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾ !! فقال : « يا أبا بكر ؛ إنَّ المصيبة في
الدنيا جزاءً » «^(٣) .

واختلف المفسِّرون في تأويل قوله تعالى : ﴿ سَعَذِ بِهِمْ مَرَّتَيْنِ ﴾ :

فقال بعضهم : (أحد العذابين : الفضيحة في الدنيا ، والثاني : عذاب
القبر) .

(١) رواه أبو نعيم في « حلية الأولياء » (٢٧ / ٤) ، وابن عبد البر في « بهجة المجالس » (٣٩٣ / ١) .

(٢) رواه في « تاريخ دمشق » (٣٣٩ / ٣٠) مما كتب منصور بن عمار إلى بشر الحافي رحمهما الله تعالى .

(٣) رواه ابن حبان في « صحيحه » (٢٩١٠) ، وسعيد بن منصور في « سننه » (٧٠٠) .

وقال عبد الرحمن بن زيد : (أحد العذابين : مصائبهم في الدنيا في أموالهم وأولادهم ، والثاني : عذاب الآخرة في النار)^(١) .

وليس وإن نال أهل المعاصي لذة من عيش أو أدركوا أمانة من دنيا . . كانت عليهم نعمة ، بل قد يكون ذلك استدراجاً ونقمة ، وروى ابن لهيعة ، عن عقبة بن مسلم ، عن عقبة بن عامر أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا رأيت الله تعالى يُعطي العباد ما يشاؤون على معاصيهم إيّاه . . فإنما ذلك استدراجٌ منه لهم » ، ثم تلا قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمَ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ ﴾^(٢) .

فأما سائر المحرمات التي يمنع الشرع منها ؛ واستقرَّ التكليف عقلاً أو سمعاً بالنهي عنها . . فتقسم قسمين :

منها : ما تكون النفوس داعيةً إليها ، والشهوات باعثةً عليها ؛ كالسِّفاح وشرب الخمر ، فقد زجر الله تعالى عنها ؛ لقوة الباعث عليها ، وشدة الميل إليها بنوعين من الزجر : أحدهما : حدٌّ عاجلٌ يرتدع به الجري^(٣) ، والثاني : وعيدٌ أجلٌ يزدجرُ به التقى .

ومنها : ما تكون النفوس نافرةً منها ، والشهوات مصروفة عنها ؛ كأكل الخبائث والمستقذرات ، وشرب السموم المتلفات ، فاقصر الله سبحانه في الزجر عنها بالوعيد وحده دون الحد ؛ لأنَّ النفوس مسعدة في الزجر عنها ، والشهوات مصروفة عن ركوب المحذور منها .

ثم أكد الله تعالى زواجره بإنكار المنكرين لها ، فأوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ؛ ليكون الأمر بالمعروف تأكيداً لأوامره ، والنهي عن المنكر تأييداً لزواجره ؛ لأنَّ النفوس الأثرة قد ألهتها الصبوة عن اتباع الأوامر ، وأذهلتها

(١) انظر « تفسير الطبري » (١٧ / ١١ / ١٥ - ١٧) .

(٢) رواه البيهقي في « شعب الإيمان » (٤٢٢٠) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٧٧ / ٢٢) .

(٣) الجري : الجسور المقدام ؛ وهو ههنا بمعنى : الفاسق بقرينة المقابلة .

الشهوة عن تذكّار الزواجر ، فكان إنكار المجانسين أزجر لها ، وتوبيخ المخالطين أبلغ فيها ؛ ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ما أقرّ قوم المنكر بين أظهرهم إلا عمهم الله تعالى بعذابٍ محتضر »^(١) .

وإذا كان ذلك كذلك . . فلا يخلو حال فاعلي المنكر من أحد أمرين :

أحدهما : أن يكونوا آحاداً متفرّقين ، وأفراداً متبدّدين ، لم يتحرّزوا فيه ، ولم يتضافروا عليه ، وهم رعيّةٌ مقهورون ، وأشدّاذ مستضعفون ، فلا خلاف بين الناس أنّ أمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر مع المكنة وظهور القدرة واجبٌ على مَنْ شاهد ذلك من فاعليه ، أو سمعه من قائله ، وإنّما اختلفوا في وجوب ذلك على منكره : هل وجب عليهم بالعقل أو بالشرع ؟

فذهب بعض المتكلّمين إلى وجوب ذلك بالعقل ؛ لأنّه لمّا وجب بالعقل أن يمتنع من القبيح . . وجب أيضاً بالعقل أن يمنع غيره منه ؛ لأنّ ذلك أدعى إلى مجانبته ، وأبلغ في مفارقتها .

وقد روى عبد الله بن المبارك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنّ قوماً ركبوا سفينةً في البحر ، فاقسموا ، فأخذ كل واحدٍ منهم موضعاً ، فنقر رجلٌ منهم موضعه بفأس ، فقالوا : ما تصنع ؟ قال : هو مكاني أصنع به ما شئتُ ، فلم يأخذوا على يديه ، فهلك وهلكوا »^(٢) .

وذهب آخرون إلى وجوب ذلك بالشرع دون العقل ؛ لأنّ العقل لو أوجب النهي عن المنكر ومنع غيره من القبيح . . لوجب مثله على الله تعالى ، ولما جاز ورودُ الشرع بإقرار أهل الذمة على الكفر وترك النكير عليهم ؛ لأنّ واجبات العقول لا يجوز إبطالها بالشرع ، وفي ورود الشرع بذلك دليلٌ على أن العقل غير موجبٍ لإنكاره .

(١) رواه ابن أبي الدنيا في « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » (٨٥) .

(٢) رواه ابن المبارك في « الزهد » (١٣٤٩) عن سيدنا النعمان بن بشير رضي الله عنهما ، والبخاري (٢٦٨٦) من طريق الأعمش .

فأما إذا كان في ترك إنكاره مضرّة لاحقة بمنكره . . . وجب إنكاره بالعقل على القولين معاً .

وأما إن لحق المنكر مضرّة من إنكاره ، ولم تلحقه مضرّة من كفه وإقراره . . . لم يجب عليه الإنكار لا بالعقل ولا بالشرع .

أما العقل : فلائنه يمنع من اجتلاب المضارّ التي لا يوازئها نفعٌ .

وأما الشرع : فقد روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أَنْكَرِ الْمُنْكَرَ بِيَدِكَ ؛ فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ . . فَبِلِسَانِكَ ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ . . فَبِقَلْبِكَ ؛ وَذَلِكَ أَوْعَفُّ الْإِيمَانِ »^(١) .

فإن أراد الإقدام على الإنكار مع لحوق المضرّة به . . نظر :

فإن لم يكن إظهار النكير ممّا يتعلق بإعزاز دين الله تعالى ، ولا إظهار كلمة الحق . . لم يجب عليه النكير إذا خشي بغالب الظن تلفاً أو ضرراً ، ولم يحسن منه النكير أيضاً .

وإن كان في إظهار النكير إعزازٌ دين الله تعالى ، وإظهارُ كلمة الحق . . حسنٌ منه النكير مع خشية الإضرار والتلف - وإن لم يجب عليه - إذا كان الغرض قد يحصل له بالنكير وإن استضرّ أو قُتل ، وعلى هذا الوجه قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ أَفْضَلَ الْأَعْمَالِ كَلِمَةً حَقٌّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ »^(٢) .

فأما إذا كان يُقتل قبل حصول الغرض . . قُبِحَ في العقل أن يتعرّض لإنكاره ، وكذلك لو كان الإنكارُ يزيد المنهيّ إغراءً بفعل المنكر ، ولجأً في الاستكثار منه . . قبح في العقل إنكاره .

والحال الثانية : أن يكون فعلُ المنكر من جماعة قد تضافرت عليه ، وعصبية قد تحزّبت ودعت إليه ؛ فقد اختلف الناس في وجوب إنكاره على مذاهب شتى :

(١) رواه مسلم (٤٩) ، والترمذي (٢١٧٢) ، وأبو داود (١١٤٠) .

(٢) رواه النسائي (١٦١/٧) ، والترمذي (٢١٧٤) .

فقلت طائفة من أصحاب الحديث وأهل الآثار : لا يجب إنكاره^(١) ، والأولى بالإنسان أن يكون كافاً ممسكاً ، وملازماً لبيته وادعاً ، غير منكر ولا مستنفر .

وقالت طائفة أخرى ممن يقول بظهور المنتظر : لا يجب إنكاره ولا التعرض لإزالته إلا أن يظهر المنتظر ، فيتولى إنكاره بنفسه ، ويكونوا حينئذ أعوانه^(٢) .

وقالت طائفة أخرى منهم الأصم : لا يجوز للناس إنكاره إلا أن يجتمعوا على إمام عدل ، فيجب عليهم الإنكار معه^(٣) .

وقال جمهور المتكلمين : إنكار ذلك واجب ، والدفع عنه لازم على شروطه في وجود أعوان يصلحون له ، فأما مع فقد الأعوان . . فعلى الإنسان الكف ؛ لأن الواحد قد يقتل قبل بلوغ الغرض فيه ، وذلك قبيح في العقل أن يتعرض له .
فهذا حكم ما أكد الله سبحانه به أوامره ، وأيد به زواجه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وما يختلف من أحوال الأمرين به والناهين عنه .

ثم ليس يخلو أحوال الناس فيما أمروا به ونهوا عنه من فعل الطاعات واجتناب المعاصي من أربعة أحوال :

فمنهم : من يستجيب إلى فعل الطاعات ، ويكف عن ارتكاب المعاصي ، وهي أكمل أحوال أهل الدين ، وأفضل صفات المتقين ، فهذا يستحق جزاء العاملين ، وثواب المطيعين ، روى محمد بن عبد الملك المدني ، عن نافع ، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الذنب لا يُنسَى ، والبر لا يبلى ، والدَيَانُ لا يموت ، فكن كما شئت ؛ فكما تدين . . تُدان »^(٤) .

(١) لأن الإنكار يفضي إلى أحد الأمرين : إما إلى القتل قبل حصول الغرض إن لم يكن له أعوان ، أو إلى الفتنة إن كان له أعوان ، والفتنة أشد من القتل .

(٢) وهذه الطائفة هم الروافض .

(٣) وهؤلاء من المعتزلة .

(٤) رواه عبد الرزاق (٢٠٢٦٢) ، وابن عدي في « الكامل » (١٥٨ / ٦) ، والبيهقي في « الزهد » (٧١٠)
مرسلاً عن أبي قلابة رحمه الله تعالى .

وقال المسيح عليه السلام : (بالمكيال الذي تكيلون يُكَالُ لَكُمْ)^(١) .

وقديماً قيل : (كُلُّ يَحْصِدُ مَا يَزْرَعُ ، وَيُجْزَى بِمَا يَصْنَعُ) ، بل قالوا : (زَرْعُ يَوْمِكَ حَصَادُ غَدِكَ) .

ومنهم : مَنْ يَمْتَنِعُ مِنْ فِعْلِ الطَّاعَاتِ ، وَيُقَدِّمُ عَلَى ارْتِكَابِ الْمَعَاصِي ؛ وَهِيَ أَخْبَثُ أَحْوَالِ الْمَكْلُفِينَ ، وَشَرُّ صِفَاتِ الْمُتَعَبِّدِينَ ؛ فَهَذَا يَسْتَحِقُّ عِقَابَ اللَّهِ عَنْ فِعْلِ مَا أُمِرَ بِهِ مِنْ طَاعَاتِهِ ، وَعَذَابَ الْمُجْتَرِئِ عَلَى مَا أَقْدَمَ عَلَيْهِ مِنْ مَعَاصِيهِ ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ شُبْرُومَةَ : (عَجِبْتُ لِمَنْ يَحْتَمِي مِنَ الطَّيِّبَاتِ مَخَافَةَ الدَّاءِ ، كَيْفَ لَا يَحْتَمِي مِنَ الْمَعَاصِي مَخَافَةَ النَّارِ ؟)^(٢) .

فأخذ ذلك بعض الشعراء فقال^(٣) :

جِسْمُكَ قَدْ أَفْنَيْتَهُ بِالْحِمَى دَهْرًا مِنَ الْبَارِدِ وَالْحَارِ
وَكَانَ أَوْلَى بِكَ أَنْ تَحْتَمِيَ مِنَ الْمَعَاصِي حَذَرَ النَّارِ^(٤)

وقال ابن ضَبَّارَةَ : (إِنَّا نَنْظُرُنَا فَوَجَدْنَا الصَّبْرَ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَهْوَنَ مِنَ الصَّبْرِ عَلَى عَذَابِ اللَّهِ تَعَالَى)^(٥) .

وقال آخر : (اصْبِرُوا - عِبَادَ اللَّهِ - عَلَى عَمَلٍ لَا غِنَاءَ بِكُمْ عَنْ ثَوَابِهِ ، وَاصْبِرُوا عَنْ عَمَلٍ لَا صَبْرَ لَكُمْ عَلَى عِقَابِهِ)^(٦) .

(١) هذا القول زيادة من (أ) ، وأورده في « عيون الأخبار » (٢٧١ / ٢) .

(٢) رواه أبو بكر الدينوري في « المجالسة وجواهر العلم » (١٧٥) .

(٣) البيتان لمحمود الوراق في « ديوانه » (ص ١٢٦) .

(٤) وفي (ب) بعد هذين البيتين :

وقال بعضهم وقد وجدها بحاشية الأصل : (من الطويل)

إِذَا الْمَرْءُ أَحْمَى نَفْسَهُ كُلَّ شَهْوَةٍ لَصْحَةً إِتَامَ تَيْبِدٍ وَتَفْقِيدٍ
فَمَا بَالُهُ أَنْ يَحْتَمِيَ عَنْ حَرَامِهَا لَصْحَةً مَا يَبْقَى لَهُ وَيُخْلَدُ
والبيتان للناشيء الأكبر . انظر « بهجة المجالس » (١٤٤ / ١) .

(٥) أورده في « البيان والتبيين » (١٢٦ / ٣) ، و « المجالسة وجواهر العلم » (١٥٥٩) .

(٦) أورده في « البصائر والذخائر » (١٢ / ٧) ، و « التذكرة الحمدونية » (٧٨ / ١) من قول سيدنا علي بن أبي طالب كرم الله وجهه .

وقيل للفضيل بن عياض : (رضي الله عنك ، فقال : كيف يرضى عني ولم أرضه ؟) .

ومنهم : مَنْ يستجيب إلى فعل الطاعات ، ويُقدم على ارتكاب المعاصي ؛ فهذا يستحق عقاب المجترى ؛ لأنه تورط بغلبة الشهوة على الإقدام على المعصية وإن سلم من التقصير في فعل الطاعة ، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أَلْعَلُّوا عَنِ الْمَعَاصِي قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَكُمُ اللَّهُ تَعَالَى فَيَدْعَكُمْ هَتًّا بَتًّا » . الْهَتْ : الْكَسْرُ ، وَالْبَتْ : الْقَطْعُ ^(١) .

ولذلك قال بعض العلماء : (أفضل الناس : مَنْ لم تُفسد الشهوة دينه ، ولم تُزَلِ الشبهة يقينه) ^(٢) .

وقال حماد بن زيد : (عجبْتُ لِمَنْ يَحْتَمِي الْأَطْعِمَةَ لِمُضَرَّتِهَا ، كَيْفَ لَا يَجْتَنِبُ الذُّنُوبَ لِمُعَرَّتِهَا ؟) ^(٣) .

وقال بعض الصالحاء : (أهل الذنوب مرضى القلوب) .

وقيل للفضيل بن عياض : (ما أعجبُ الأشياء ؟ فقال : قلبُ الله تعالى ثم عصاه) ^(٤) .

وقال بعض الأولياء : (يُدِلُّ بِالطَّاعَةِ الْعَاصِي ، وَيَنْسِي عَظِيمَ الْمَعَاصِي) .
وقال رجلٌ لابن عباس رضي الله عنهما : أَيُّمَا أَحَبُّ إِلَيْكَ ؛ رَجُلٌ قَلِيلُ الذُّنُوبِ قَلِيلُ الْعَمَلِ ، أَوْ رَجُلٌ كَثِيرُ الذُّنُوبِ كَثِيرُ الْعَمَلِ ؟ فقال : ابن عباس رضي الله عنهما : (لَا أَعْدِلُ بِالسَّلَامَةِ شَيْئًا) ^(٥) .

وقيل لبعض الزهاد : (ما تقول في صلاة الليل ؟ فقال : خَفِ اللَّهُ تَعَالَى بِالنَّهَارِ ، وَنَمَ بِاللَّيْلِ) .

(١) أورده الزمخشري في « الفائق » (٩٢ / ٤) .

(٢) أورده في « المستطرف » (٨٦ / ١) .

(٣) أورده في « محاضرات الأدباء » (١٠٥ / ٤) من قول علي بن الحسين رحمهما الله تعالى .

(٤) أورده في « شرح نهج البلاغة » (٢٣٦ / ٦) .

(٥) رواه النسائي في « الكبرى » (١١٨٣٩) ، وابن أبي شيبة في « المصنف » (٣٥٩١٦) .

وسمع بعضُ الزهَّاد رجلاً يقول لقوم : (أهلكم النومُ ، فقال : بل أهلكتكم البقطةُ) .

وقيل لأبي هريرة رضي الله عنه : (ما التقوى ؟ فقال : أجتزت في أرض فيها شوك ؟ فقال : نعم ، فقال : فكيف كنت تصنع ؟ قال : كنت أتوقَّى ، قال : فتوقَّ الخطايا)^(١) .

وقال عبد الله بن المبارك^(٢) :

أيضمنُ لي فتى تركَ المعاصي وأرهنه الكفالةَ بالخلاصِ
أطاعَ اللهَ قومٌ فاستراحوا ولم يتجرَّعوا غُصَصَ المعاصي

ومنهم : مَنْ يمتنع من فعل الطاعات ، ويكفُّ عن ارتكاب المعاصي ، فهذا يستحقُّ عقابَ اللاهي عن دينه ، المنذر بقلةِ يقينه^(٣) ، روى أبو إدريس الخولاني ، عن أبي ذرٍّ الغفاري رضي الله عنه ، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم أنَّه قال : « كانت صُحُفُ موسى عليه السلام كلها عِبراً : عَجِبْتُ لِمَنْ أيقن بالنار ثم هو يضحكُ ، وعَجِبْتُ لِمَنْ أيقن بالموت ثم هو يفرح ، وعَجِبْتُ لِمَنْ أيقن بالقدر ثم هو ينصب ، وعَجِبْتُ لِمَنْ رأى الدنيا وتقلَّبها بأهلها ثم يطمئنُّ إليها ، وعَجِبْتُ لِمَنْ أيقن بالحساب غداً ثم لا يعمل »^(٤) .

وروي عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم أنَّه قال : « اجتهدوا في العمل ؛ فإن قَصَرَ بكم ضعفٌ . فكفُّوا عن المعاصي »^(٥) ، وهذا واضح المعنى ؛ لأنَّ الكفَّ عن المعاصي تركٌ ، وهو أسهلُّ ، وعمل الطاعات فعلٌ ، وهو أثقلُّ ؛ ولذلك لم يُبِحِ الله تعالى ارتكابَ معصيةٍ قطُّ لعذرٍ ، ولا غير عذرٍ ؛ لأنه تركٌ ، والتركُ

(١) رواه البيهقي في « الزهد » (٩٦٣) .

(٢) أورد البيهقي في « المجالسة وجواهر العلم » (٢٤٤٥) ، وابن أبي الدنيا في « القبور » (٢١١) بدون نسبة .

(٣) في (أ ، ب) : (المُبَدَّر بقلة يقينه) .

(٤) رواه ابن حبان في « صحيحه » (٣٦١) ، وأبو نعيم في « حلية الأولياء » (١٨ / ١) .

(٥) أورده في « عيون الأخبار » (٣٦٩ / ٢) ، ورواه في « المجالسة وجواهر العلم » (١١٩٠) من قول بكر بن عبد الله المزني رحمه الله تعالى .

لا يعجز المعذور عنه ، وأباح ترك الأعمال بالأعذار ؛ لأنَّ العمل قد يعجز المعذورُ عنه .

وقال بكر بن عبد الله : (رحم الله امرأً كان قوياً فأعمل قوَّته في طاعة الله تعالى ، أو كان ضعيفاً فكفَّ عن معصية الله تعالى)^(١) .

قال عبد الأعلى بن عبد الله الشامي : [من الكامل]

العُمْرُ يَنْقُصُ والذُّنُوبُ تَزِيدُ وَيُقَالُ عَشْرَتُهُ الْفَتْى فَيَعُودُ
هل يستطيعُ جُحُودَ ذَنْبٍ وَاحِدٍ رَجُلٌ جَوَارِحُهُ عَلَيْهِ شُهُودُ
وَالْمَرْءُ يُسْأَلُ عَنْ سِنِيهِ فَيَسْتَهِي تَنْقِصُهَا وَمِنَ الْمَمَاتِ يَحِيدُ

واعلم : أنَّ لأعمال الطاعات ومجانبة المعاصي آفتين : إحداهما : تكسب الوزرَ ، والأخرى : تذهب الأجرَ .

فأمَّا المكسبة للوزر : فالإعجاب بما أسلف من عمله ، وقَدَم من طاعته ؛ لأنَّ الإعجاب به يفضي إلى حالتين مذمومتين :

إحداهما : أنَّ الْمُعْجَبَ بعمله ممتنُّ به ، والممتنُّ على الله تعالى جاحدٌ لِنِعْمِهِ ، قال ابن عباس رضي الله عنهما : (أوحى الله تعالى إلى نبيٍّ من أنبيائه : أَمَا زَهْدُكَ فِي الدُّنْيَا . فقد استعجلتَ به الراحة ، وأَمَا انْقِطَاعُكَ إِلَيَّ . فهو عَزٌّ لَكَ ، فهذان لك ، وبقيتُ أنا)^(٢) .

والثانية : أنَّ الْمُعْجَبَ بعمله مُدِلٌّ به ، والمدلُّ مجترىءٌ ، والمجترىء على الله تعالى عاصٍ ، وقد قال مُورِّقُ العجلي : (خَيْرٌ مِنَ الْعُجْبِ بِالطَّاعَةِ أَلَّا تَأْتِيَ بِطَاعَةٍ)^(٣) .

وقال بعض السلف : (ضاحكٌ معترف بذنبه . . خيرٌ من باكٍ مُدِلٌّ على ربه ،

(١) رواه الإمام أحمد في « الزهد » (١٨٣٣) ، والدينوري في « المجالسة وجواهر العلم » (٢٨٢٤) .

(٢) رواه في « المجالسة وجواهر العلم » (٩٦٢) ، والخطيب في « تاريخ بغداد » (٤٢٠ / ٣) .

(٣) أورده في « البيان والتبيين » (١٩٨ / ٢) ، و« شرح نهج البلاغة » (٩٥ / ٢) .

وباكِ نادِمْ على ذنبه . . خيرٌ من ضاحكٍ مغترِّ بلهوه (١) .

وأما المذهبةُ للأجر : فالثقة بما أسلف ، والركونُ إلى ما قدَّم ؛ لأن الثقة تؤول إلى أمرين سيئين :

- أحدهما : يحدث اتكالاً على ما مضى ، وتقصيراً فيما يستقبل ، ومن قصر واتكل . . لم يرجُ أجراً ، ولم يؤدَّ شكراً .

- والثاني : أن الواثق آمِنٌ ، والآمن من الله تعالى غير خائف ، ومن لم يخفِ الله تعالى . . هانت عليه أوامره ، وسهلت عليه زواجه ، وقد قال الفضيل بن عياض : (رهبةُ المرء من الله تعالى على قدر علمه بالله تعالى) (٢) .

وقال مورِّق العجلي : (لأنَّ أبيتَ نائماً وأصبحَ نادماً . . أحبُّ إليَّ من أن أبيتَ قائماً وأصبحَ ناعماً) (٣) .

وقالت الحكماء : (ما بينك وبين ألا يكون فيك خيرٌ إلا أن ترى أنَّ فيك خيراً) (٤) .

وقيل لرابعة العدويَّة : (هل عملتِ عملاً قطُ ترينَ أنه يُقبل منك ؟ قالت : إن كان شيءٌ . . فخوفي من أن يُردَّ عليَّ عملي) (٥) .

وقال ابن السَّمَّاك : (إنَّا لله فيما مضى ، ما أعظمَ فيه الخطرَ !! وإنَّا لله فيما بقي ، ما أقلُّ منه الحذرَ !!) .

وحكي : أن بعض الزَّهاد وقف على جمع ، فنادى بأعلى صوته : (يا معشر الأغنياء ؛ لكم أقول : استكثروا من الحسنات ؛ فإنَّ ذنوبكم كثيرة ، ويا معشر

(١) أورد شطره الأول في « البيان والتبيين » (٢/١٩٨) ، و « التذكرة الحمدونية » (١/٢٠٥) من قول مورِّق العجلي .

(٢) رواه البيهقي في « شعب الإيمان » (٨٥٦) ، وأبو نعيم في « حلية الأولياء » (٨/٨٩) .

(٣) رواه الإمام أحمد في « الزهد » (١٣٤٢) ، وأبو بكر الدينوري في « المجالسة وجواهر العلم » (٢١٦١) عن مطرف بن عبد الله بن الشَّخير رحمه الله ، وفيه وفي (ج) : (معجباً) بدل (ناعماً) ، وفي هامش (ب) : (لعله : زاعماً) .

(٤) في هامش (د) : (فعلى هذا يكون غاية ما تطلب هو غاية ما تترك) .

(٥) أوردته في « ربيع الأبرار » (٤/٢٩٨) ، و « بهجة المجالس » (٢/٣٤٥) .

الفقراء ؛ لكم أقول : أقلّوا من الذنوب ؛ فإنّ حسناتكم قليلة) .

فينبغي - أحسن الله لك التوفيق - ألا تضيع صحّة جسمك وفراغ وقتك بالتقصير في طاعة ربّك ، والثقة بسالف عملك ، واجعل الاجتهاد غنيمة صحّتك ، والعمل فرصة فراغك ؛ فليس كلّ الزمان مسعداً ، ولا ما فات مستدركاً ، وللفراغ زيغٌ أو ندم ، وللخلوة ميلٌ أو أسف .

وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه : (الراحة للرجال غفلة ، وللنساء غُلْمَة)^(١) .

وقال بُزْرُجُمَهْرُ : (إن يكن الشغل مجهداً .. فإنّ الفراغ مفسدة)^(٢) .
وقال بعض الحكماء : (إياكم والخلوات ؛ فإنّها تفسد العقول ، وتعقد المحلول) .

وقال بعض البلغاء : (لا يمضي يومك في غير منفعة ، ولا يضيّع مالك في غير صنّعة ؛ فالعمر أقصر من أن ينفد في غير المنافع ، والمال أقلّ من أن ينصرف في غير الصنائع ، والعاقل أجلّ من أن يفني أّيّامه فيما لا يعود عليه نفعه وخيره ، وينفق أمواله فيما لا يحصل له ثوابه وأجره) .

وأبلغ من ذلك قول عيسى ابن مريم عليه السلام : (البرّ ثلاثة : المنطقُ والنظرُ والصمتُ ؛ فمن كان منطقهُ في غير ذكرٍ .. فقد لغا ، ومن كان نظره في غير اعتبارٍ .. فقد سها ، ومن كان صمته في غير فكرٍ .. فقد لها)^(٣) .

واعلم : أن للإنسان فيما كُلف من عباداته ثلاثة أحوال : إحداها : أن يستوفيها من غير تقصيرٍ فيها ولا زيادةٍ عليها ، والثانية : أن يقصّر فيها ، والثالثة : أن يزيد عليها .

(١) أورده في « البصائر والذخائر » (١٩٠ / ٨) ، و « محاضرات الأدباء » (٢٥٧ / ٢) غير منسوب ، والغلمة : هي غلبة شهوة الجماع .

(٢) أورده في « نهاية الأرب » (١٣٤ / ٦) ، و « التذكرة الحمدونية » (٢٤٨ / ١) من قول سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(٣) أورده في « البيان والتبيين » (٢٩٧ / ١) ، و « التذكرة الحمدونية » (٦٠ / ١) .

فأما الحال الأولى : وهو أن يأتي بها على حال الكمال من غير تقصير فيها ، ولا زيادة تطوع على راتبها . . فهي أوسط الأحوال وأعدلها ؛ لأنه لم يكن منه تقصير فيدم ، ولا تكثير فيعجز .

وقد روى سعيد بن أبي سعيد ، عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال : « سَدُّوا وقَارِبُوا ، ويسَّرُوا ، واستعينوا بالعدوة والروحة وشيء من الدلجة » (١) .

وقال الشاعر (٢) :

[من الطويل]

عليك بأوساط الأمور فإنها نجاة ولا تركب ذلولا ولا صعبا

وأما الحال الثانية : وهو أن يقصر فيها . . فلا يخلو حال تقصيره من أربعة أحوال :

إحداهن : أن يكون تقصيره لعذر أعجزه عنه ، أو مرض أضعفه عن أداء ما كُلف منه ؛ فهذا يخرج عن حكم المقصرين ، ويلحق بأحوال العاملين ؛ لاستقرار الشرع على سقوط ما دخل تحت العجز ، وقد جاء الحديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال : « ما من عامل كان يعمل عملاً فيقطعه عن ذلك العمل مرض إلا وكل الله تعالى به من يكتب له ثواب عمله » (٣) .

والحال الثانية : أن يكون تقصيره اغتراراً بالمسامحة فيه ، ورجاء للعفو عنه ؛ فهذا مخدوع العقل ، مغرور بالجهل ، قد جعل الظن ذخراً ، والرجاء عدة ، فهو كمن قطع سफراً بعيداً بغير زاد ؛ ظناً بأنه سيجده في المفاوز الجذبة ، فيفضي به الظن إلى الهلكة ، وهلاً كان الحذر أغلب عليه وقد ندب الله تعالى إليه ؟ !

حكى عن إسرائيل بن محمد القاضي قال : (لقيني مجنوناً كان يكون في الخربات ، فقال : يا إسرائيل ؛ خَفِ الله تعالى خوفاً يشغلُك عن الرجاء ؛ فإن

(١) رواه النسائي (١٢٢/٨) .

(٢) أورده في « البيان والتبيين » (٢٥٥/١) ، و « التمثيل والمحاضرة » (ص ٤٢٩) .

(٣) رواه البخاري (٢٩٩٦) ، وأبو داود (٣٠٩١) بنحوه عن سيدنا أبي موسى الأشعري رضي الله عنه .

الرجاء يشغلك عن الخوف ، وفرِّ إلى الله تعالى ، ولا تفرَّ منه (١) .

وقيل لمحمد بن واسع : (ألا تتكىء ؟ فقال : تلك جلسة الآمنين) (٢) .

وحكي : أن أبا حازم الأعرج أخبر سليمان بن عبد الملك بوعيد الله عز وجل
المذنبين ، فقال سليمان : (فأين رحمة الله تعالى ؟ قال : قريبٌ من المحسنين) (٣) .

وقال عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما : (ما انتفعت ولا اتعظت بعد
رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل كتاب كتبه إليَّ عليُّ بن أبي طالب عليه
السلام ، قال : « أما بعدُ : فإنَّ الإنسان يسره ذرُّ ما لم يكن ليفوته ، ويسوءه
فوتُ ما لم يكن ليدركه ، فلا تكن بما نلتَ من دنياك فرحاً ، ولا بما فاتك منها
تراحاً ، ولا تكن ممَّن يرجو الآخرة بغير عمل ، ويؤخِّر التوبة بطول الأمل ، فكانَ
قديراً والسلام » (٤) .

وقال محمود الورَّاق (٥) :

أخافُ على المحسنِ المُتقي وأرجو لذِي الهفواتِ المُسيئِ
فذلكَ خوفاً على مُحسنٍ فكيف على الظالمِ المُعتدي

(١) أورده ابن المعتز في « البديع » (ص ٤٠) ، وابن حبيب في « عقلاء المجانين » (ص ٩٧) ، واسم
المجنون : (سابق) .

(٢) أورده في « عيون الأخبار » (٣٠٧/١) ، و« المجالسة وجواهر العلم » (١١٧٧) .

(٣) رواه الدارمي في « مسنده » (٦٧٣) ، و« المجالسة وجواهر العلم » (١٥٠٧) .

وزاد في (ب) : (وأما قصة أبي حازم . . ففيها طول ؛ وذلك أن سليمان بن عبد الملك قال لأبي حازم :
عظني ، فقال : ما أعظك بأجل من آية في كتاب الله تعالى ، قال : وما هي ؟ قال : قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي
نَعِيمٍ وَلِلَّ الْفَجَّارِ لَفِي جَحِيمٍ ﴾ ، قال : فمن أيُّهم أنا ؟ قال : أبصر ، قال : يا هذا ؛ فأين صلاتنا وصيامنا وحجنا
وجهادنا ؟ قال : ارجع إلى قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴾ ، قال : يا هذا ؛ فأين قرباني من
رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : ارجع إلى قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا فُتِحَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا
يَسْأَلُونَ ﴾ ، قال : يا هذا ؛ فأين الشفاعة ؟ قال : ارجع إلى قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى ﴾ ،
قال : يا هذا ؛ فأين الرحمة ؟ فوثب قائماً فقال : انتهت المسألة ، في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِمَّنْ
الْمُحْسِنِينَ ﴾ .

(٤) رواه في « تاريخ دمشق » (٥٠٣/٤٢) بنحوه ، وعبد الحق الإشبيلي في « العاقبة في ذكر الموت » (ص

٦٧) ، وفيه : (فكان قد نزل بك الأجل ، والسلام) .

(٥) الأبيات في « ديوانه » (ص ٢٠٥) .

على أن ذا الزیغ قد یستفیق ویستأنف الزیغ قلب التَّقی

والحال الثالثة : أن يكون تقصيره فيه لیستوفي ما أخلَّ به من بعد ، فبدأ بالسيئة في التقصير قبل الحسنة في الاستيفاء ؛ اغتراراً بالأمل في إمهاله ، ورجاءً لتلافي ما أسلف من تقصيره وإخلاله ، فلا ينتهي به الأمل إلى غاية ، ولا یفضي به إلى نهاية ؛ لأن الأمل في ثاني حال كهو في أول حال^(١) ، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من كان يأمل أن يعيش غداً . فإنه يأمل أن يعيش أبداً »^(٢) . ولعمري ؛ إنَّ هذا صحيح ؛ لأن لكل يوم غداً ، فإذا یفضي به الأمل إلى الفؤت من غير درك ، ویؤدِّيهِ الرجاء إلى الإهمال من غير تلافٍ ، فیصیر الأمل خيبةً ، والرجاء إياساً .

وقد روى عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أوَّلُ صلاح هذه الأمة : باليقين والزُّهد ، وفسادها : بالبخل والأمل »^(٣) . وقال الحسن البصري رضي الله تعالى عنه : (ما أطال عبدُ الأمل إلا أساء العمل)^(٤) .

وقال رجل لبعض الزُّهاد بالبصرة : (ألك حاجةٌ ببغداد ؟ قال : ما أحبُّ أن أبسطَ أُملي بمن یذهب إلى بغداد ویجيء)^(٥) .

وقال بعض الحكماء : (الجاهل یعتمد على أمله ، والعاقل یعتمد على عمله)^(٦) .

(١) كهو : كالأمل الموجود في أول حال ، واستعير المرفوع المنفصل من المجرور المتصل ؛ لتعذر الاتصال ، إذ لا یقال : (كه) كما یقال : (به) و(منه) .

(٢) أورده الديلمي في « الفردوس » (٤٧٠٩) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(٣) رواه البيهقي في « شعب الإيمان » (١٠٣٥٠) .

(٤) رواه البيهقي في « شعب الإيمان » (١٠٢٩٩) ، وابن أبي الدنيا في « قصر الأمل » (١٠٥) .

(٥) أورده عبد الحق الإشيلي في « العاقبة في ذكر الموت » (ص ٦٥) ؛ وفيه : (... أُملي حتى تمضي إلى بغداد وتجيء) .

(٦) أورده في « العاقبة في ذكر الموت » (ص ٦٨) ، وفي (ج) زيادة : (والعارف یعتمد على ربه وجلاله) .

وقال بعض البلغاء : (الأمل كالسَّراب ، غَرَّ مَنْ رآه ، وخاب مَنْ رجاه)^(١) .
وقال محمد بن يزداد : دخلتُ على المأمون - وكان يومئذٍ وزيره - فرأيتُه قائماً
وبيده رقعةٌ ، فقال : يا محمد ؛ أقرأتَ ما فيها ؟ فقلت : هي في يد أمير
المؤمنين !! قال : فرمى بها إليّ ؛ فإذا فيها مكتوبٌ :
[من السريع]

إِنَّكَ فِي دَارٍ لَهَا مَدَّةٌ يُقْبَلُ فِيهَا عَمَلُ الْعَامِلِ
أَمَّا تَرَى الْمَوْتَ مُحِيطاً بِهَا يَقْطَعُ فِيهَا أَمَلَ الْآمِلِ
تُعْجِلُ الذَّنْبَ لِمَا تَشْتَهِي وَتَأْمُلُ التَّوْبَةَ مِنْ قَابِلِ
وَالْمَوْتُ يَأْتِي بَعْدَ ذَا غَفْلَةٍ مَا ذَا بَفْعَلِ الْحَازِمِ الْعَاقِلِ

فلما قرأتها . . قال المأمون : هذا من أحكم شعرٍ قرأته^(٢) .
وقال أبو حازم الأعرج : (نحن لا نريد أن نموت حتى نتوب ، ونحن
لا نتوب حتى نموت)^(٣) .

وقال بعض البلغاء : (الإمهالُ رائدُ الإهمالِ)^(٤) .

والحال الرابعة : أن يكون تقصيره فيها استثقلاً للاستيفاء ، وزهداً في التمام ،
واقتصاراً على ما سنع ، وقلةً اكتراثٍ فيما بقي ؛ فهذا على ثلاثة أضرب :
- أحدها : أن يكون ما أخلَّ به وقصَّر فيه غيرَ قادح في فرض ، ولا مانع من
إجزاء عبادة ؛ كَمَنْ اقتصر من العبادة على فعل واجباتها ومفروضاتها ، وأخلَّ
بمسنوناتها وهيئاتها ؛ فهذا مسيء فيما ترك إساءةً مَنْ لا يستحقُّ وعيداً ،
ولا يستوجب عقاباً ؛ لأن أداء الواجب يُسقط عنه العقاب ، وإخلاله بالمسنون
يمنع من إكمال الثواب .

(١) أورده في « البصائر والذخائر » (١٠٢/٥) ، و« زهر الآداب » (٤٠٥/١) مما رواه الأصمعي عن
أعرابي .

(٢) أورده في « تاريخ دمشق » (٢٣٨/٥٦) ، وذكر فيه (٣٣٣/٣٣) : أن الأبيات كتبها علي بن موسى
الرضا إلى المأمون .

(٣) رواه في « حلية الأولياء » (٢٣٢/٣) ، و« المجالسة وجواهر العلم » (١٢٦٥) .

(٤) انظر « فيض القدير » (١٩٤/٣) ، والمراد : أنه جاسوسه الذي يتقدمه ويهيبه له مرعياً ومنزلاً .

وقد قال بعض الحكماء : (مَنْ تَهَاوَنَ بِالَّذِينَ . . هَانَ ، وَمَنْ غَالَبَ الْحَقَّ . . لَانَ) .

وقال الشاعر :

[من مجزوء الكامل]
وَيَصُونُ ثَوْبِيهِ وَيَتَرُكُ غَيْرَ ذَلِكَ لَا يَصُونُهُ
وَأَحَقُّ مَا صَانَ الْفَتَى وَرَعَى أَمَانَتَهُ وَدِينَهُ

- والضرب الثاني : أن يكون ما أخلَّ به من مفروض عباداته ، لكن لا يقدر ترك ما بقي فيما مضى ؛ كَمَنْ أكمل عبادة ، وأخلَّ بغيرها ، فهذا أسوأ حالاً ممَّا تقدمه ؛ لما استحقَّه من الوعيد ، واستوجه من العقاب .

- والضرب الثالث : أن يكون ما أخلَّ به من مفروض عباداته ، وهو قاذح فيما عمل منها ؛ كالعبادة التي يرتبط بعضها ببعض ، فيكون المقصَّر في بعضها تاركاً لجميعها ، فلا يحتسب له بما عمل ؛ لإخلاله بما بقي ، وهذه أسوأ أحوال المقصَّرين ، ولاحقة بأحوال التاركين ، بل قد تكلف ما لا يُسقط فرضاً ، ولا يؤدِّي حقاً ، فقد ساوى التاركين في استحقاق الوعيد ، وزاد عليهم في تكلف ما لا يفيد ، فصار من الأخسرين أعمالاً الذين ضلَّ سعيهم في الحياة الدنيا وفي الآخرة ، ثم لعلَّه لا يفتن لشانه ، ولا يشعر بخسرانه ، وقد خسر الدنيا والآخرة ، ويفتن لليسير من ماله إن وهى واختلَّ .

وأنشدني بعض أهل العلم ^(١) :

[من الكامل]
أُبَيِّ إِنَّ مَنْ الرِّجَالِ بِهِمَةً فِي صُورَةِ الرَّجْلِ السَّمِيعِ الْمُبْصِرِ
فَطَنًا بِكُلِّ مَصِيبَةٍ فِي مَالِهِ فَإِذَا يُصَابُ بِدِينِهِ لَمْ يَشْعِرِ

وأما الحال الثالثة : وهو أن يزيد فيما كُلف . . فهذا على ثلاثة أقسام :

- أحدها : أن تكون الزيادة رياءً للناظرين ، وتصنعاً للمخلوقين ، حتى

(١) البيتان مشبوبان لسيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه في « ديوانه » (ص ١٣٧) ، ولعبد الله بن المبارك رحمه الله تعالى في « ديوانه » (ص ٨١) .

يستعطف به القلوب النافرة ، ويخدع به العقول الواهية ، فيتبهرج بالصلحاء وليس منهم ، ويتدلّس بالأخيار وهو ضدهم .

وقد ضرب النبي صلى الله عليه وسلم للمُرَائِي بعمله مثلاً فقال : « الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَا يَمْلِكُ كَلَابِسُ ثَوْبِي زُورٌ »^(١) ، يريد بالمتشبع بما لا يملك : المتزيّن بما ليس فيه ، وقوله : (كلابس ثوبِي زُورٍ) هو الذي يلبس ثياب الصُّلَحَاء ، ويفعل فعل الطُّلَحَاء ، فهو بريائه محروم الأجر ، مذموم الذِّكْر ؛ لأنه لم يقصد به وجه الله تعالى فيؤجّر عليه ، ولا يخفى زياؤه على الناس فيُحمّد به .

وقال الله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا ﴾ قال جميع أهل التأويل : (معنى قوله : ﴿ وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا ﴾ أي : لَا يُرَائِي بعمله أحدًا)^(٢) .

فجعل الرياء شركاً ؛ لأنّه جعل ما يُقصد به وجهُ الله تعالى مقصوداً به غيرُ الله تعالى .

وقال الحسن البصري في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُتْ بِهَا ﴾ قال : (لا تجهر بها رياءً ، ولا تُخافت بها حياءً)^(٣) .

وكان سفيان بن عيينة يتأوّل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَنِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ ﴾ : (أن العدل : استواء السريرة والعلانية في العمل لله تعالى ، والإحسان : أن تكون سريرته أحسن من علانيته ، والفحشاء والمنكر : أن تكون علانيته أحسن من سريرته)^(٤) .

وكان غيره يقول : (العدل : شهادة أن لا إله إلا الله ، والإحسان : الصبر على أمره ونهيه ، وطاعة الله تعالى في سرّه وجهره ، وإيتاء ذي القربى : صلة الأرحام ،

(١) رواه البخاري (٥٢١٩) ، ومسلم (٢١٣٠) عن السيدة أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما .

(٢) رواه هناد في « الزهد » (٨٥٣) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٦٤٣٩) عن سعيد بن جبير رحمه الله تعالى .

(٣) رواه في « تاريخ دمشق » (٨ / ٧) .

(٤) رواه الخطيب البغدادي في « موضح أوهام الجمع والتفريق » (٤٣٥ / ١) .

وينهى عن الفحشاء : يعني : الزنا ، والمنكر : القبائح ، والبغي : الكبر والظلم^(١) .

وليس يخرج الرياء بالأعمال من هذا التأويل أيضاً ؛ لأنه من جملة القبائح .

وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أَخَوْفُ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي : الرِّيَاءُ الظَّاهِرُ ، والشَّهْوَةُ الْخَفِيَّةُ »^(٢) .

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أَشَدُّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ : مَنْ يَرَى أَنَّ فِيهِ خَيْراً وَلَا خَيْرَ فِيهِ »^(٣) .

وقال علي بن أبي طالب عليه السلام : (لا تعمل شيئاً من الخير رياءً ، ولا تتركه حياءً)^(٤) .

وقال بعض البلغاء : (كلُّ حسنة لم يُرد بها وجه الله تعالى .. فعلتها قبح الرياء ، وثمرتها سوء الجزاء) .

وقد يفضي الرياء بصاحبه إلى استهزاء الناس به ؛ كما حكى أن طاهر بن الحسين قال لأبي عبد الله المروزي : (منذ كم صرت إلى العراق يا أبا عبد الله ؟ قال : دخلت العراق منذ عشرين سنة ، وأنا منذ ثلاثين سنة صائم ، فقال : يا أبا عبد الله ؛ سألناك عن مسألة ، فأجبتنا عن مسألتين ؟ !)^(٥) .

وحكى الأصمعي : أن أعرابياً صَلَّى فأطال وإلى جانبه قومٌ ، فقالوا : ما أحسن صلاتك !! فقال : وأنا مع ذلك صائم ، فقال أعرابيٌّ كان فيهم يستهزئُ به :
[من الكامل]

صَلَّيْ فَأَعْجَبَنِي وَصَامَ فَرَابَنِي نَحَّ الْقُلُوصَ عَنِ الْمُصَلِّي الصَّائِمِ^(٦)

(١) رواه الطبري في « تفسيره » (١٩٨ / ١٤ / ٨) ، والطبراني في « الدعاء » (١٥٨٣) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٢) رواه البيهقي في « شعب الإيمان » (٦٤٠٥) ، وأبو نعيم في « حلية الأولياء » (١٢٢ / ٧) .

(٣) رواه أبو عبد الرحمن السلمي في « الأربعين في التصوف » (١١) ، والديلمى في « الفردوس » (١٤٥٨) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٤) أورده في « محاضرات الأدباء » (١٢٥ / ٤) ، و« ربيع الأبرار » (٢٣٧ / ٢) .

(٥) أورده في « البيان والتبيين » (٣١٩ / ٢) ، و« العقد الفريد » (٢١٦ / ٣) .

(٦) أورده في « البيان والتبيين » (٣١٩ / ٢) .

فانظر إلى هذا الرياء مع قبحه ، ما أدلّه على سخف عقل صاحبه !!

وربّما ساعد الناس بظهور ريائه على الاستهزاء بنفسه ؛ كالذي حكى أن زاهداً نظر إلى رجلٍ في وجهه سجادة كبيرة واقفاً على باب السلطان ، فقال : (مثلُ هذا الدرهم بين عينيك وأنت ههنا ؟ ! فقال : إنّه ضُرب على غير السكة)^(١) ، وهذا من أجوبة الخُلاعة التي يدفع بها تهجين المذمّة .

ولقد استحسّن الناس من الأشعث بن قيس قوله وقد خَفَّفَ صلاته مرةً ، فقال له بعض أهل المسجد : خَفَّفْتَ صلاتك جداً !! فقال : (إنّه لم يخالطها رياءٌ)^(٢) .

فخلص من تنقُّصهم وسلم من تعيُّبهم بنفي الرياء عن نفسه ، ورفع التصنُّع من صلاته ، وقد كان الإنكار لولا ذلك متوجّهاً عليه ، واللوم لاحقاً به .

ومرّ أبو أمامة ببعض المساجد ؛ فإذا رجلٌ يصلي وهو يبكي ، فقال : (أنت أنت ؛ لو كان هذا في بيتك ؟)^(٣) ، فلم يرَ ذلك منه حسناً ؛ لأنه اتهمه بالرياء ولعله كان بريئاً منه ، فكيف بمن صار الرياء أغلب صفاته ، وأشهر سماته ، مع أنه آثمٌ فيما عمل ، أنمٌ من هبوب النسيم بما حمل ، ولذلك قال عبد الله بن المبارك : (أفضلُ الزهد إخفاءُ الزهد)^(٤) .

وربّما أحسَّ ذو الفضل من نفسه ميلاً إلى المراءاة ، فبعثه الفضل على هتك ما نازعته النفس في المراءاة به ، وكان ذلك أبلغ في فضله ؛ كالذي حكى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : أنه أحسَّ على المنبر بريح خرجت منه ، فقال : (أيُّها الناس ؛ إني قد ميّلتُ بين أن أخافكم في الله تعالى وبين أن أخاف الله تعالى فيكم ، فكان أن أخافَ الله تعالى فيكم أحبَّ إليّ ، ألا وإني قد فسوتُ ، وها أنا

(١) أورده في « الكشكول » (٢٠١/٢) ، و« شرح نهج البلاغة » (١٣٩/١٨) من قول الربيع وزير المنصور .

(٢) أورده البلاذري في « أنساب الأشراف » (٤٥٢/١٠) ، و« البيان والتبيين » (٣٣٤/٢) ، و« التذكرة الحمدونية » (٢١٨/٧) من قول أشعب .

(٣) رواه ابن المبارك في « الزهد » (١٥٦) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٦٧/٢٤) .

(٤) رواه ابن أبي الدنيا في « الزهد » (١٠٣) ، و« المجالسة وجواهر العلم » (٧١) .

إذا أنزل لأعيد الوضوء»^(١) ، فكان ذلك منه زجراً لنفسه ؛ لتكفّ عن نزاعها إلى مثله .

وقال عمر بن عبد العزيز لمحمد بن كعب القرظي : (عطني ، فقال : لا أرضى نفسي لك ؛ لأنني أجلس بين الفقير والغني ، فأميل على الفقير ، وأوسع للغني)^(٢) .

ولأن طاعة الله تعالى في العمل لوجهه لا لغيره .

حكى : أن قوماً أرادوا سفراً ، فحادوا عن الطريق ، فانتهوا إلى راهب فقالوا : (قد ضللنا ، فكيف الطريق ؟ فقال : هلهنا ، وأوماً إلى السماء)^(٣) .

- والقسم الثاني : أن يفعل الزيادة اقتداءً بغيره ، وهذا قد ثمره مجالسة الأخيار الأفاضل ، وتحديثه مكاثرة الأتقياء الأماثل ، ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم : « المرء على دين خليله ؛ فليَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالِلُ »^(٤) .

فإذا كثرتهم المجالس ، وطاولهم المؤانس . . أحبّ أن يقتدي بهم في أفعالهم ، ويتأسى بهم في أعمالهم ، ولا يرتضي لنفسه أن يقصّر عنهم ، ولا أن يكون في الخير دونهم ، فتبعته المنافسة على مساواتهم ، وربما دعت الحمية إلى الزيادة عليهم ، والمكاثرة لهم ، فيصيروا سبباً لسعادته ، وباعثاً على استزادته .

والعرب تقول : (لولا الوئام . . هلك الأنام)^(٥) أي : لولا أن الناس يرى بعضهم بعضاً فيقتدي به في الخير . . لهلكوا .

ولذلك قال بعض البلغاء : (إنَّ من خير الاختيار صحبة الأخيار ، ومن شر الاختيار مودة الأشرار) وهذا صحيح ؛ لأن للمصاحبة تأثيراً في اكتساب

(١) أورده في « عيون الأخبار » (٢٦٧ / ١) ، وميل بين الأمرين : تردّد أيهما يأتي .

(٢) أورده في « عيون الأخبار » (٣٧٠ / ٢) ، و « البيان والتبيين » (١٤٣ / ٣) .

(٣) أورده في « عيون الأخبار » (٣٦٨ / ٢) ، و « المجالسة وجواهر العلم » (٧٣٥) .

(٤) رواه أبو داود (٤٨٣٣) ، والترمذي (٢٣٧٨) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٥) أورده أبو عبيد في « الأمثال » (ص ١٥٦) .

الأخلاق ، فتصلح أخلاق المرء بمصاحبة أهل الصلاح ، وتفسد بمصاحبة أهل الفساد .

وقال الشاعر^(١) :

رَأَيْتُ صَلَاحَ المرءِ يُصْلِحُ أَهْلَهُ وَيُعْدِيهِمْ عِنْدَ الفَسَادِ إِذَا فَسَدَ
يُعْظَمُ فِي الدُّنْيَا بِفَضْلِ صَلَاحِهِ وَيُحْفَظُ بَعْدَ المَوْتِ فِي الأَهْلِ وَالوَلَدِ

وأنشدني بعض أهل الأدب لأبي بكر الخوارزمي^(٢) :

لَا تَصْحَبِ الكِسْلَانَ فِي حَاجَاتِهِ كَمَ صَالِحٍ بِفَسَادٍ آخَرَ يَفْسُدُ
عَدَوِي البَلِيدِ إِلَى الجَلِيدِ سَرِيعَةً وَالْجَمْرُ يُوضَعُ فِي الرَّمَادِ فَيُخْمَدُ

- والقسم الثالث : أن يفعل الزيادة ابتداءً من نفسه ؛ التماساً لثوابها ، ورغبةً في الزُّلْفَةِ بها ، فهذا من نتائج النفس الزاكية ، ودواعي الرغبة الوافية ، الدالِّين على خُلُوص الدين ، وصحَّة اليقين ؛ وذلك أفضل أحوال العاملين ، وأعلى معاقل منازل العابدين .

وقد قيل : (الناس في الخير أربعة : منهم مَنْ يفعله ابتداءً ، ومنهم مَنْ يفعله اقتداءً ، ومنهم مَنْ يتركه استحساناً ، ومنهم مَنْ يتركه حرماناً ؛ فَمَنْ فعله ابتداءً . . فهو كريم ، وَمَنْ فعله اقتداءً . . فهو حكيم ، وَمَنْ تركه استحساناً . . فهو ردي ، وَمَنْ تركه حرماناً . . فهو شقي)^(٣) .

ثم لما يفعله من الزيادة حالتان :

إحداهما : أن يكون مقتصداً فيها ، وقادراً على الدوام عليها ؛ فهي أفضل

(١) البيتان لمحمود الوراق في « ديوانه » (ص ٩٧) .

(٢) أورد البيهقي في « يتيمة الدهر » (٢٧٥ / ٤) ، و « بهجة المجالس » (٧٠٥ / ١) .

(٣) أوردته في « المستطرف » (٩٠ / ١) .

الحاليتين ، وأعلى المنزلتين ، وعليها انقرض أخيار السلف ، وتبعهم فيها فضلاء الخلف .

وقد روت عائشة رضي الله تعالى عنها أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَيُّهَا النَّاسُ ؛ اكْلَفُوا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَمَلُّ مِنَ الثَّوَابِ حَتَّى تَمَلُّوا مِنَ الْعَمَلِ ، وَخَيْرُ الْأَعْمَالِ مَا دِيمَ عَلَيْهِ » (١) .

والعرب تقول : (القصْدُ والدوامُ وأنت السابقُ الجوادُ) (٢) .

ولأنَّ مَنْ كَانَ صحيح الرغبة في ثواب الله تعالى . . لم تكن له مسرَّةٌ إلا في طاعته ، قال عبد الله بن المبارك رحمه الله : (قلت لراهب : متى عيدُكم ؟ قال : كلُّ يوم لا أعصي الله تعالى فيه . . فهو يوم عيد) (٣) .

انظر إلى هذا القول منه وإن لم يكن من مقاصد الطاعة ، ما أبلغه في حب الطاعة ، وأحثّه على بذل الاستطاعة !!

وخرج بعض الزهَّاد في يوم عيدٍ في هيئةٍ رثَّةٍ ، فقيل له : (أخرج في مثل هذا اليوم في مثل هذه الهيئة والناس يتزيَّنون ؟! فقال : ما يُتَزَيَّنُ لله تعالى بمثل طاعته) (٤) .

والحال الثانية : أن يستكثر منها استكثارَ مَنْ لا ينهض بدوامها ، ولا يقدر على اتصالها ، فهذا ربما كان بالمقصرِّ أشبه ؛ لأن الاستكثار من الزيادة : إما أن يمنع من أداء اللازم ، فلا يكون إلا تقصيراً ؛ لأنه تطوُّعٌ بزيادةٍ أحدثت نقصاً ، وبنفيلٍ منع فرضاً .

(١) رواه البخاري (٤٣) ، ومسلم (٧٨٢) ، وأبو داود (١٣٦٨) ، وقوله : (من الثواب) و (من العمل) مدرجٌ في الحديث .

(٢) أورده في « عيون الأخبار » (٣٢٧/١) من قول سيدنا سلمان رضي الله عنه ، وقوله : (القصْدُ والدوام) منصوبان على الإغراء ؛ أي : الزمهما .

(٣) أورده في « الكشكول » (٢١٨/١) ، و « البصائر والذخائر » (١٩٨/١) .

(٤) روى نحوه أبو نعيم في « حلية الأولياء » (٣٧٣/١٠) عن أبي بكر الشبلي رحمه الله تعالى .

وإِذَا أَنْ يَعْجَزَ عَنْ اسْتِدَامَةِ الزِّيَادَةِ ، وَيَمْنَعُ مِنْ مَلَازِمَةِ الاسْتِكْثَارِ مِنْ غَيْرِ إِخْلَالٍ
بِلَازِمٍ ، وَلَا تَقْصِيرٍ فِي فَرْضٍ ؛ فَهِيَ إِذَا قَصِيرَةُ الْمَدَى ، قَلِيلَةُ اللَّبْثِ .

وَلَقَلِيلُ الْعَمَلِ فِي طَوِيلِ الزَّمَانِ أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ كَثِيرِ الْعَمَلِ فِي قَصِيرِ
الزَّمَانِ ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَكْثَرَ مِنَ الْعَمَلِ فِي الزَّمَانِ الْقَصِيرِ قَدْ يَعْمَلُ زَمَانًا وَيَتْرَكَ زَمَانًا ،
فَرُبَّمَا صَارَ فِي زَمَانٍ تَرَكَهَ لَاهِيًا أَوْ سَاهِيًا ، وَالْمَقْلُّ فِي الزَّمَانِ الطَّوِيلِ مُسْتَقِظُ
الْأَفْكَارِ ، مُسْتَدِيمُ التَّنْكَارِ .

وَقَدْ رَوَى أَبُو صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّ لِلْإِسْلَامِ شِرَّةً ، وَلِلشَّرِّ فِتْرَةً ، فَمَنْ سَدَّدَ وَقَارَبَ . .
فَارْجُوهُ ، وَمَنْ أَشِيرَ إِلَيْهِ بِالْأَصَابِ . . فَلَا تَعُدُّوهُ » ^(١) ، فَجَعَلَ لِلْإِسْلَامِ شِرَّةً ؛
وَهِيَ : الْإِيغَالُ فِي الاسْتِكْثَارِ ، وَجَعَلَ لِلشَّرِّ فِتْرَةً ؛ وَهِيَ : الْإِهْمَالُ بَعْدَ
الاسْتِكْثَارِ ، فَلَمْ يَخُلْ بِمَا أَثْبَتَ مِنْ أَنَّ تَكُونَ هَذِهِ الزِّيَادَةُ تَقْصِيرًا أَوْ إِخْلَالًا ،
وَلَا خَيْرَ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا .

وَاعْلَمْ - جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى الْعِلْمَ حَاكِمًا لَكَ وَعَلَيْكَ ، وَالْحَقُّ قَائِدًا لَكَ وَإِلَيْكَ - :
أَنَّ لِلدُّنْيَا إِذَا وَصَلَتْ تَبَعَاتٍ مُوَبَّقَةً ^(٢) ، وَإِذَا فَارَقَتْ فَجَعَاتٍ مُحَرَّقَةً ، وَلَيْسَ
لَوْصَلَهَا دَوَامٌ ، وَلَا مِنْ فَرَاقِهَا بَدْءٌ ، فَرُضْ نَفْسَكَ عَلَى قَطِيعَتِهَا لِتَسْلَمَ مِنْ تَبَعَاتِهَا ،
وَعَلَى فَرَاقِهَا لِتَأْمَنَ مِنْ فَجَعَاتِهَا ، فَقَدْ قِيلَ : (الْمَرْءُ مُقْتَرِضٌ مِنْ عَمَرِهِ
الْمُنْقَرِضِ ؛ مَعَ أَنَّ الْعَمْرَ وَإِنْ طَالَ قَصِيرٌ ، وَالْفَرَاغَ وَإِنْ تَمَّ يَسِيرٌ) .

أَنْشَدْتُ لِعَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ ^(٣) :

إِذَا كَمَلْتُ لِلْمَرْءِ سِتُّونَ حِجَّةً	فَلَمْ يَحْظَ مِنْ سِتِّينَ إِلَّا بِسُدْسِهَا
أَلَمْ تَرَ أَنَّ النِّصْفَ لِلَّيْلِ حَاصِلٌ	وَتَذْهَبُ أَوْقَاتُ الْمَقِيلِ بِخُمْسِهَا
وَتَأْخُذُ أَوْقَاتُ الْهَمُومِ بِحِصَّةٍ	وَأَوْقَاتُ أَوْجَاعٍ تَمِثُ بِمَسَّهَا

(١) رَوَاهُ ابْنُ حِبَانَ فِي « صَحِيحِهِ » (٣٤٩) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٤٥٣) ، وَتَمَّامٌ فِي « فَوَائِدِهِ » (١٦٦٩) ،
وَالشَّرَّةُ : النَّشَاطُ وَالرَّغْبَةُ فِي الْخَيْرِ أَوْ الشَّرِّ .

(٢) التَّبَعَةُ : مَا بَقِيَ فِي الذِّمَّةِ وَاجِبًا أَدَاؤُهُ كَالْمُظْلَمَةِ ، وَمُوَبَّقَةٌ : مُهْلَكَةٌ .

(٣) أَوْرَدَ الْأَبْيَاتَ الذَّهَبِيُّ فِي « تَارِيخِهِ » (١١٥ / ٢١) لِأَبِي سُلَيْمَانَ الضَّرِيرِ .

فحاصل ما يبقى له سُدُسُ عُمُرِهِ إذا صدقته النفسُ عن علم حَدْسِهَا

ورياضة نفسك لذلك تترتب على أحوال ثلاث ، وكلُّ حالٍ منها تشعب ، وهي لتسهيل ما يليها سبب .

فالحال الأولي : أن تصرف حبَّ الدنيا عن قلبك ؛ فإنها تلهيك عن آخرتك ، ولا تجعل سعيك لها . . فتمنعك حظك منها ، وتوقُّ الركونَ إليها ، ولا تكن آمناً لها ؛ فقد روي عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم أنه قال : « مَنْ أَشْرَبَ قَلْبُهُ حَبَّ الدُّنْيَا وَرَكَنَ إِلَيْهَا . . أَتَنَاطَ مِنْهَا بِشْغَلٍ لَا يَبْلُغُ عَنَاهُ ، وَأَمَلٍ لَا يَبْلُغُ مَنَتَهَا ، وَحَرَصٍ لَا يُدْرِكُ مَدَاهُ »^(١) .

وقال عيسى ابن مريم عليه الصلاة والسلام : (الدنيا لإبليس مزرعةٌ ، وأهلُها له حُرَّاثٌ)^(٢) .

وقال علي بن أبي طالب عليه السلام : (مثلُ الدنيا مثلُ الحيَّةِ ؛ لَيِّنْ مَسْئَهَا ، قَاتِلْ سَمَّهَا ، فَأَعْرِضْ عَمَّا أَعْجَبَكَ مِنْهَا ؛ لَقَلَّةٌ مَا يَصْحَبُكَ مِنْهَا ، وَضَعُ عُنْكَ هُمُومَهَا ؛ لَمَّا أَيقَنْتَ مِنْ فِرَاقِهَا ، وَكُنْ أَحْذَرَ مَا تَكُونُ لَهَا أَنْسَ مَا تَكُونُ بِهَا ؛ فَإِنَّ صَاحِبَهَا كُلَّمَا أَطْمَأَنَّ مِنْهَا إِلَى سُرُورٍ . . أَشْخَصَهُ عَنْهَا مَكْرُوهٌ ، وَإِلَى إِيْنَاسٍ . . أَزَالَهَا عَنْهَا إِيْحَاشٌ)^(٣) .

وقال بعض البلغاء : (إِنَّ الدُّنْيَا لَا تَصْفُو لِشَارِبٍ ، وَلَا تَفِي لِصَاحِبٍ ، وَلَا تَخْلُو مِنْ فِتْنَةٍ ، وَلَا تُخْلِي مِنْ مَحَنَةٍ ، فَأَعْرِضْ عَنْهَا قَبْلَ أَنْ تَعْرِضَ عَنْكَ ، وَاسْتَبْدِلْ

(١) رواه الشهاب في « مسنده » (٥٤١) ، وأبو نعيم في « حلية الأولياء » (١٢٠ / ٨) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، ركن إليها : تفسير للإشراب ومدرج في الحديث ، والتايط : لصق بقلبه ؛ ومنه نكاح الجاهلية يقال : التايط به الولد ؛ أي : التصق به وليس له .

(٢) رواه البيهقي في « الزهد » (٢٦٧) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٤١٦ / ٤٧) .

(٣) رواه البيهقي في « شعب الإيمان » (١٠١٤٢) ، وابن أبي الدنيا في « الزهد » (١٦٤) ممَّا كتبه إلى سلمان رضي الله عنه .